دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية
مجلد 25 العدد 01 السنة 2025 ص ص 8- 47
ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

سي امحمد بن رحال الندرومي ومسألة تعليم الجزائري
دراسة لنصوصه حول التعليم 1887-1921

Si M'hammed ben Rahal Al-Nadromi and the issue of education for Algerians; Study of his texts on education 1887-1921

صبرينة الواعر[1]،
[1] المدرسة العليا للأساتذة آسيا جبار، قسنطينة، louaar.sabrina@ensc.dz

تاريخ الاستلام: 24 / 06 /2021 تاريخ القبول: 16 / 02/ 2025 تاريخ النشر 2025/06/03

Abstract:

France's colonial policies in Algeria varied, taking all aspects into account, restructuring and managing them in accordance with its laws and objectives. This was strongly rejected by Algerians. Algerians found another way of resistance: political resistance. In this connection, we refer to Si M'hammad Ben Rahal Al-Nadromi, What were Ibn Rahal's attitudes towards French education in Algeria and what were his views on Arab-Islamic education?

Keywords:

Ben Rahal; French administration; Education; Justice; Equality.

المؤلف المرسل: صبرينة الواعر
البريد الالكتروني: louaar.sabrina@ensc.dz

الملخص:

تعددت سياسات فرنسا الاستعمارية في الجزائر، فأحاطت بكافة الجوانب وأعادت هيكلتها وإدارتها وفقا لقوانينها وأهدافها، وهذا ما رفضه الجزائريون رفضا شديدا، ففي الوقت التي ظنت فيه الإدارة الفرنسية أنها تمكنت من إسكات صوتهم ومحاصرتهم بعد قضائها على المقاومات الشعبية، وجد الجزائريون طريقا آخر للمقاومة وهو المقاومة السياسية، ونسعى من خلال هذه الدراسة إلى إيضاح موقف أحد أشهر رجال السياسة والثقافة الجزائريين الذين برزوا أواخر القرن 19م من السياسات التي اتبعتها الإدارة الفرنسية. ونقصد بكلامنا سي أمحمد بن رحال الندرومي، الذي ساهم في التعريف بقضايا الجزائريين وفي مقدمتها حق التعليم والمساواة مع الفرنسيين مع المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية. ففيما تمثلت مواقف ابن رحال تجاه التعليم الفرنسي في الجزائر، ؟

الكلمات المفتاحية: ابن رحال؛ الإدارة الفرنسية؛ التعليم؛ القضاء؛ المساواة.

1. مقدمة:

لم تهتم أغلب الدراسات والبحوث الأكاديمية الخاصة بتاريخ الجزائر الحديث والمعاصر بالفترة التي سبقت ظهور الحركة الوطنية، ونقصد بها أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، اللهم إلاّ بعض البحوث التي تطرقت إلى فترة الانتفاضات والثورات الشعبية حتى سنة 1874، والاهتمام بدراسة الشخصيات التي قادت هذه الثورات، ثم القفز مباشرة إلى فترة الحركة الوطنية (1900-1954)، واهتمام الباحثين بدراسة التشكيلات السياسية وزعمائها أمثال الأمير خالد، فرحات عباس الخ، والإصلاحية كجمعية العلماء المسلمين الجزائريين وقادتها أمثال: ابن

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

باديس، البشير الإبراهيمي، الطيب العقبي، دون غوص الباحث في الفترة التي سبقت ظهور هذه التيارات رغم كونها المهد والمنطلق الأساسي للحركة الوطنية.

والشائع بين الباحثين أنها فترة ركود وهدوء، ودليلهم في ذلك أنها لم تشهد نشوء وقيام حركات وأحزاب سياسية في أوساط الجزائريين، متغاضين عن نشاط الأفراد والمجموعات التي تعتبر الأساس في قيام أي حزب أو حركة. فقد شهدت فترة أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين حوادث سياسية هامة ومواجهات عديدة بين الجزائريين والإدارة الفرنسية التي سنت أهم القوانين والمراسيم خلالها، ومثل هذه القوانين والمراسيم لا يمكن أن تطبق دون أن تثير ردود فعل، وليس بالضرورة أن يكون رد الفعل هذا صادرا عن حزب أو حركة أو هيئة معينة؛ فقد يصدر من أفراد؛ لهذه الأسباب ارتأيت أن أتناول في هذا المقال دراسة نشاط رجل سياسة وثقافة، لعب دورا كبيرا في الساحة السياسية والثقافية وهو سي أمحمد بن رحال الندرومي 1856-1928م، والذي اشتهر بثقافته الواسعة والمزدوجة العربية/الفرنسية.

كما أن الأمر اللافت في دراسة سيرة سي أمحمد بن رحال؛ أنه على الرغم من تأثره بالحضارة الأوروبية وتعلمه في المدارس الفرنسية يفاجئنا بقوة تدخلاته في المحافل السياسية رافضا للسياسة الاستعمارية، ومدافعا عن التعليم العربي الإسلامي والثقافة الجزائرية؟!، وهذا ما سنوضحه في دراستنا هذه التي ستعكف على إبراز مواقفه من سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر من خلال نصوصه التي ألفها في الفترة ما بين 1887 إلى 1921.

2. محمد بن رحال المولد والنشأة:

هو محمد بن حمزة بن بشير ابن رحال، وسجل في الحالة المدنية الفرنسية رحال محمد بن حمزة[1]، وتشير معظم المصادر التي تكلمت عنه استنادا لملفه الإداري انه ولد سنة 1856[2]، في حين ذكر عبد القادر جغلول أن سي محمد بن رحال ولد في 3 شوال 277هـ، الموافق لـ 16 ماي 1857[3]، ولا ندري ما هي الجهة الذي استند عليها في ذكر هذا التاريخ، إلا أن شهادة عائلته تقول أن سي امحمد بن رحال ولد في 16 ماي 1858[4]، لكن شارل جينيو في مقال له حول مدينة ندرومة نشره سنة 1922 في مجلة باريسية ذائعة الصيت هي مجلة العالمين (Revue des Deux Mondes) يقول: «أن محمد بن رحال كان يبلغ من العمر 73 عاما سنة 1921 »، وحسب تقديره هذا فإن ابن رحال ولد سنة 1848[5].

أما عن مسقط رأسه، فكان بحي السوق في الشمال الغربي لمدينة ندرومة[6]، ومحمد بن رحال سليل عائلة حضرية عريقة بالمنطقة لها نشاطات عديدة، فهي كانت تشتغل بالتعليم والقضاء والزراعة، والصناعة والتجارة أيضا. ومحمد هو ابن حمزة ابن رحال، هذا الأخير الذي برز وتفوق في الفقه والتفسير على طريقة مختصر الشيخ خليل بن إسحاق[7] في الفقه المالكي وشروحه، وهو مصدر القضاة في الأحكام[8]، ونظرا لمكانة وشهرة حمزة بن رحال؛ عينه الأمير عبد القادر قاضيا و إماما للمسجد الكبير لمدينة ندرومة سنة 1839[9].

تلقى محمد بن رحال في مرحلة الطفولة المبادئ الأولى للتربية الدينية داخل أسرته من طرف مؤدب كما جرت العادة داخل الأسر الجزائرية آنذاك، ويذكر الشيخ عبد الرحمن محمد الجيلالي أن الطفل محمد بن رحال ألحقه والده بالكتّاب لحفظ

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

القرآن الكريم وهو لم يتجاوز بعد السن الخامسة من عمره[10]، على غرار الأطفال في سنه والعادة المتبعة في البيوت الجزائرية منذ زمن طويل.

وبعد أن أتم محمد بن رحال دراسته الابتدائية وسط عائلته، أدخله والده حمزة المدرسة العربية/الفرنسية، التي فتحت بندرومة في جانفي 1865، لكنها لم تستقطب عددا كبيرا من التلاميذ كحال باقي المدارس في كافة القطر الجزائري نتيجة رفض الأولياء لهذا النوع من التعليم، الذي اعتبروه مناقضا لدينهم ولعاداتهم الإسلامية.

كان محمد بن رحال من الأوائل الذين انتسبوا لهذه المدرسة، وكان عمره آنذاك تسع سنوات. تعلم محمد بن رحال في هذه المدرسة مبادئ القراءة والكتابة والحساب بالفرنسية[11]. وميزة هذه المدرسة أنها ضمت أبناء الأعيان فقط، والموظفون في الإدارة الفرنسية. كتب غراندجيوم (Grandguillaume) في هذا الشأن قائلا: «إن أغلب المسجلين في هده المدرسة أوليائهم من ذوي الأملاك، والذين يجدون بعض الفائدة في تعلم الفرنسية، عكس الأكثرية الساحقة التي رفضت هذا النوع من المدارس، والذي تجده بعيدا كل البعد عن لغتها ودينها ومعتقداتها»[12].

بعد ذلك انتقل محمد بن رحال إلى ثانوية الجزائر وهي ثانوية عربية/فرنسية فتحت أبوابها في مارس 1858[13]، وقد انتهجت هذه السياسة الفرنسية الجديدة بعد أن رفض الجزائريون المدارس الفرنسية، ومنعوا أولادهم من الانتساب إليها. لذلك وجدت الإدارة الفرنسية أن الحل يكمن في الازدواجية اللغوية والفكرية، وذلك بوضع العربية إلى جانب الفرنسية، والمعلم الفرنسي إلى جانب المعلم المسلم، ودراسة المعارف الدينية وإلى جانبها العلوم الفرنسية، على أن يكون هذا بإشراف مفتي أو

قاضي. لكن هذه الخطة لم تدم، كما أن الكثير من المسلمين عارضوها إلا القليل منهم، فرغم الازدواجية اللغوية كانت اللغة الفرنسية هي المادة الأساسية في هذه المدارس[14]،* وحين أحس الفرنسيون بهدوء الأوضاع أغلقوا هذه المدارس، فقد اغتنموا فرصة اندلاع ثورة المقراني سنة 1871 وقيام الحكم الجمهوري في فرنسا الذي حمل معه حماسا للاستعمار والإمبريالية في فرنسا؛ حيث قرر الحاكم العام الجديد الأميرال دي قيديون (De Guedyon) إغلاق المدارس العربية الفرنسية بقرار 23 أكتوبر 1871 وذلك عقابا لأبناء العائلات التي ثارت ضد فرنسا، كما أن هذا النظام الجمهوري الجديد نادى بدمج وفرنسة المؤسسات الخاصة بالأوروبيين بمثيلاتها بفرنسا، وهذا بطبيعة الحال ليس في صالح التعليم الإسلامي[15].

وبصدور مرسوم إغلاق هذه الثانوية العربية/الفرنسية، انتقل محمد إلى الثانوية الحضرية الرسمية؛ وهي ثانوية فرنسية بالجزائر العاصمة وظل بها حتى تخرج سنة 1874. وقد شهد لمحمد بن رحال بالتفوق والنجاح في دراسته وإتقانه للغة الفرنسية، وقد كتب عنه صديقه الجنرال بول آزان سنة 1928 قائلا: «كان ابن رحال تلميذا ممتازا ولامعا في ثانوية الجزائر، وبعد تخرجه منها سافر إلى باريس وأقام فيها لإكمال دراسته... وابتداء من سنة 1878 صار مرحبا به ومقدرا في الأوساط المثقفة والمتميزة»[16].

بعد تخرجه من ثانوية الجزائر، وجهه والده حمزة نحو مدرسة عسكرية فرنسية وتخرج منها برتبة ضابط[17]، غير أن بن رحال لم يمارس هذه الوظيفة العسكرية، لأنه خالف والده كقايد لمدينة ندرومة سنة 1878[18].

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

2. ولوج سي محمد بن رحال معترك السياسة:

كان سي محمد بن رحال سليل عائلة تعتبر من أعيان مدينة ندرومة؛ يكفي أن والده كان قاضي المدينة، وقد حافظ على مكانته ومنصبه بعد السيطرة الفرنسية على المدينة سنة 1842، وسرعان ما أصبح آغا ندرومة وكافة القبائل المحيطة بها، وقد تولى نجله محمد بن رحال المنصب نفسه ولكن برتبة أقل وهي رتبة القايد سنة 1874؛ لكنه أبرز مواقف وأعمال تفوق المهام الموكلة إليه، وقد ساعده في ذلك تفوقه العلمي والثقافي وإتقانه للغة الفرنسية وسيلة التخاطب الأساسية مع الإدارة الفرنسية، فبدأ في إيضاح موقف الجزائريين من مسائل وقضايا عدة؛ لعل أولها كان السبب الرئيسي في استقالته من منصبه، وهي قضية إلغاء الحكم العسكري سنة 1870، وتطبيق الحكم المدني الذي منح امتيازات كثيرة للمستوطنين الفرنسيين وقلص من نفوذ الزعامات المحلية وسلطات القبائل، كما قلص من نفوذ القياد وحرمهم من حق تمثيل السكان الجزائريين في المجالس البلدية؛ فقرر محمد بن رحال الاستقالة من منصبه سنة 1884 .

وقد سبق وأن أوضح ابن رحال رأيه حول الحكم المدني وتأثيراته السلبية على الجزائريين، لأنه نظام يخدم الكولون بالدرجة الأولى، ويجعل القايد مجرد لعبة في أيدي الإدارة الفرنسية دون أي سلطة، وكان له ذلك أثناء حضوره المعرض الدولي بباريس في ماي 1878[19].

إن استقالة ابن رحال من منصبه الإداري كانت بداية لنشاطاته السياسية التي بدأت بالبروز أكثر انطلاقا من سنة 1891، وهي سنة قدوم لجنة التحقيق التي دعا إليها مجلس الشيوخ بقيادة جول فيري Jules Ferry؛ بغرض دراسة أوضاع

الجزائريين، وقد انتهى المشوار السياسي لابن رحال سنة 1925 وهي السنة التي انهزم فيها ابن رحال في انتخابات اللجان المالية .

عالج ابن رحال طيلة الفترة الممتدة ما بين 1891-1925 قضايا عدة تنوعت بين السياسية والاقتصادية والثقافية وكان من أهم تلك القضايا ليس من جانب ابن رحال فقط؛ بل من طرف الإدارة الفرنسية مسألة التعليم، وسنعرض في دراستنا هذه أهم نصوصه حول التعليم في الجزائر. لكن قبل ذلك نتطرق أولا لموقف الجزائريين ككل من سياسة فرنسا التعليمية.

3 . مو اقف الجز ائريين من التعليم الفرنسي:

لا يختلف اثنان عن مدى أهمية التعليم في قيام أي دولة ما، لأنه المورد الأساسي لتكوين إطاراتها وحفظ ممتلكاتها وتطبيق قوانينها، لذلك رغبت الإدارة الفرنسية في بسط تعليمها وثقافتها الفرنسية على الجزائريين، بغية دمجهم مع فرنسا، ومحو وهدم البنية الثقافية الأهلية القائمة على اللغة العربية والتعليم الديني. فيا ترى ما هو موقف الجزائريين تجاه السياسة التعليمية الفرنسية؟

في الواقع، أنَ الجزائريين أظهروا معارضتهم المباشرة للتعليم الفرنسي منذ بدايات الاحتلال، ولا شك أن ذلك يعود إلى كونه غريبا عنهم، رغم حرص الإدارة الفرنسية على إدخال بعض المواد التي كانت معهودة لديهم مثل: الفقه والتوحيد، وعلى تعيين إمام في كل مدرسة ليصلي بالتلاميذ الصلوات الخمس وصلاة الجمعة[20]. إلا أن الجزائريين رأوا في هذا التعليم وسيلة خطيرة لفرنسة أبنائهم، بل اعتقد البعض منهم أن لغة النصارى كفرا وظلالا[21].

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

ومن أبرز أدلة رفض الجزائريين للتعليم الفرنسي، لجوء الإدارة الفرنسية إلى شتى السبل لجذبهم إلى مدارسها، ومن بينها توزيع المكافآت على الذين يتفوقون في التعليم حتى وإن كانت هذه المكافآت مدفوعة من أموال أرباب الإدارة الاستعمارية، وهذا ما أثبته العقيد دوريو (Durieux) مسؤول الشؤون الأهلية في الحكومة العامة خلال الحفل الذي أقيم بمناسبة إجراء الامتحانات الخاصة بمدرسة تدريب أبناء الأهالي على اللغة الفرنسية خلال شهر أكتوبر 1852والذي حضره الحاكم العام آنذاك الجنرال راندون (Randon)، ومجموعة من العلماء وأعيان البلاد من مسلمين ومسيحيين، حيث قال: « معشر المسلمين مراد البايلك في هذا العمل خير أولادكم، والمرجو من الآباء أن يبعثوا أولادهم إلى هذه المدرسة لينالوا الفخر الجميل كغيرهم الذين وقفوا على أبنايهم في التعلم» وقال كذلك: «إن سعادة الوالي المذكور أنعم على كل التلاميذ بجزاء من خاصة أمواله، ولا شك يحصل للتلاميذ من هذا التاويل فوايد جزيلة، وبذلك يتقوى الألفة والمودة بين الجنسين، ويتزايد علم الصبيان شيئا فشيئا، حيث تحقق للناس منافع هذا الشان، ولا شك أن من لم يتعلم في صغره لم يتقدم في كبره»[22].

وفي محاولة منها لحث الجزائريين على تعليم أطفالهم في المدارس الفرنسية شرعت الإدارة الفرنسية في انتهاج أسلوب آخر مع بداية الستينات من القرن التاسع عشر، وهو إرسال بعض التلاميذ الأكفاء والمتفوقين إلى بعض المدارس العليا بفرنسا بغية تكوينهم، وتحويلهم إلى آلات طيعة لخدمة مصالحها وأهدافها، ويعد بلقاسم بن سديرة[23] أحد أبرز الطلبة الجزائريين الذين درسوا بفرنسا.

وقد نشر له كتاب في سنة 1891 يحمل عنوان "دروس تطبيقية في اللغة العربية" (Cours Pratique de la langue Arabe)، قام فيه بحملة دعائية للغة الفرنسية على حساب اللغة العربية، وقد أهدى الكتاب لأولاده قائلا لهم[24]:« إن اللغة الفرنسية هي لغتكم الأم، لقد بدأتم بالاستماع إليها في اليوم الذي ولدتم فيه»، وهذا أكبر دليل على مدى تأثير الثقافة الفرنسية على شخص ابن سديرة الذي محى اللغة العربية الفصحى من قاموسه وعوضها بالدارجة تمهيدا لفرنسة التلاميذ والقضاء كلية على اللغة العربية، وبدون شك فهذا الكتاب موجه إلى التلاميذ الفرنسيين والجزائريين معا.

هذا الموقف من طرف ابن سديرة يجعلنا نتساءل فيما إذا سلك بقية زملائه في المدارس الفرنسية نفس المسلك أم لا؟، ومحمد بن رحال المعني بدراستنا أحد خريجي المدارس الفرنسية، فما هو رد فعله على سياسة فرنسا التعليمية؟ وهل كان مؤيدا لما جاء به بن سديرة وغيره أم لا؟ وهل قبل التخلي عن التعليم القرآني؟ أم رفض ذلك؟ وما هي وجهة نظره حول التعليم الفرنسي عموما؟

4. موقف ابن رحال من سياسة فرنسا التعليمية:

في الواقع إن وجهة نظر ابن رحال حول التعليم عامة، وسياسة فرنسا التعليمية خاصة تتضح وتبرز جليا في ثلاث نقاط رئيسية وهي:

1-موقفه من مرسوم 1883 الخاص بتنظيم التعليم الأهلي في الجزائر.

2-موقفه من المدارس الفرنسية الثلاث في تلمسان، والجزائر وقسنطينة.

3-موقفه من التعليم القرآني (التعليم العربي الحر).

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

ولقد استندنا في ذلك على ثلاثة نصوص رئيسية لمحمد بن رحال وهي:

1-دراسة حول تطبيق التعليم الرسمي في البلاد العربية المنشور سنة 1887 في نشرة الجمعية الجغرافية والأثرية لولاية وهران.

2-مشروع حول إعادة تنظيم التعليم العالي في الجزائر، والذي عرضه على لجنة التحقيق المشيخية سنة 1891.

3-خطابه حول التعليم العربي الإسلامي في اللجان المالية بتاريخ 17 جوان 1921 والمنشور في المجلة الأهلية (Revue Indigène) ع148-150 أفريل جوان 1921.

4. 1 موقف ابن رحال من مرسوم 13 فيفري 1883:

عانت البنية الثقافية في الجزائر من الركود والتقهقر بفعل قوانين الإدارة الفرنسية المطبقة على التعليم، والتي كانت تختلف باختلاف الحكومات الفرنسية في باريس، فلم يصدر قانون رسمي ينظم التعليم في الجزائر، مما أدى إلى فراغ ثقافي بين الجزائريين، لأنهم خسروا تعليمهم التقليدي الذي بقي يقتصر على بعض الكتاتيب وداخل الأسر وفي الزوايا البعيدة عن أعين الإدارة الفرنسية. وفي الوقت نفسه لم يوجهوا نحو تعليم منظم ودائم حتى حلّ عام1882؛ عندما أعلن جول فيري الذي كان آنذاك وزيرا للتربية والتعليم، عن إجبارية التعليم لجميع الأطفال مجانا حتى وإن كان هذا التعليم يقدم داخل البيوت، وأقر مبدأ فصله عن الدين وفق مرسوم 28 مارس1882[25].وهذا ما فتح المجال للإدارة الفرنسية بإصدار مرسوم 13 فيفري1883، الذي يؤكد إجبارية التعليم في الجزائر وهو أول خطوة هامة تخطوها الإدارة الفرنسية لتشييد هيكل تعليمي ثقافي متين في الجزائر بعد أن زعزعت البنية الثقافية الجزائرية، غير أنَ هذا المرسوم وجّه لأوروبيي الجزائر وليس للجزائريين،

رغم تأكيده على تعليم الفرنسيين والجزائريين على حد سواء، وسيتضح هذا من خلال استعراض بنود هذا المرسوم ونتائجه[26].

1- تلتزم البلديات بتأسيس مدرسة أو مدرستين مجانا للأطفال الأوربيين والأهالي على حد سواء (المادة 1، 2، 3، 4).

2- يؤسس نفس التعليم ونفس المدارس لكل الأطفال الأهالي والأوروبيين في البلديات كاملة الصلاحيات، والبلديات المختلطة (المادة 38 إلى 41).

3- يعطى التعليم في البلديات الأهلية باللغتين العربية والفرنسية في مدارس خاصة (المادة 42، 43).

4- يثبت مبدأ إجبارية التعليم وإلزاميته.

5- علمانية التعليم وضمان حرية الفكر عند التلاميذ (المادة 35).

6- تؤسس ثلاثة أقسام للمعلمين موجهة لتحضير الأهالي لوظائف التعليم (المادة 36).

7- إعداد كتب مقررة خاصة بالتعليم الأهلي (المادة 37).

8- إعداد شهادة خاصة هي شهادة الدراسات الأهلية (المادة 31).

9- تأسيس هيئة من المدرسين الأهالي (المادة 39).

يعد هذا المرسوم البداية الأولى للإدارة الفرنسية لإقامة نظام تعليمي مقنن موجه للجزائريين قاطعا بذلك عهده مع السياسات التعليمية القديمة، كما تقول - فاني كولونا- (Fanny Colonna)[27]. لأنه سوى وضعية التعليم في الجزائر وخلصه من المراسيم السابقة غير الدقيقة، «فلأول مرة ابتداء من 1883 إلى غاية 1898 لاحظنا

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

نمو نظام تعليمي موجه للأهالي»[28].لكن هذا المرسوم كانت وجهته الأساسية اندماجية تهدف إلى تأسيس وتثبيت الهيكل التعليمي الفرنسي في الجزائر.

ولقد خص هذا المرسوم كافة القطر الجزائري حاملا معه شعار جول فيري المتمثل في المجانية، العلمانية، والإجبارية[29]، لكنه قسم التعليم الأهلي إلى صنفين: الأول خاص بالبلديات الكاملة الصلاحيات والمختلطة، والثاني خاص بالبلديات الأهلية في المناطق العسكرية.

نصت المادتين 42 و43 من مرسوم 1883 بتلقي التلاميذ الجزائريين لتعليم مزدوج (عربي/فرنسي)، غير أنَ الفرنسيين آثروا لغتهم على حساب اللغة العربية، فكان ممنوعا على تلاميذ القسم المتوسط والعالي التكلم بلغة أخرى غير اللغة الفرنسية ولو كان ذلك في أوقات الاستراحة، ولم تدرج اللغة العربية سوى في امتحان شهادة الدراسات الابتدائية الأهلية بمقتضى المادة 31 من هذا المرسوم[30].

وهنا نتساءل ما هو موقف محمد بن رحال باعتباره أحد المثقفين الجزائريين المتخرجين من المدارس الفرنسية من مرسوم 1883 القاضي بتنظيم التعليم الأهلي في الجزائر، هل أيَده أم عارضه؟ وما هي المبررات التي استند عليها؟

في الحقيقة رحَب أن ابن رحال بمرسوم 1883، لأنه سن في وقت كانت فيه البنية التعليمية الأهلية على وشك الانهيار التام، ماعدا في بعض الحالات المقتصرة على الزوايا والكتاتيب البعيدة عن أعين الإدارة الفرنسية، ورأى أن هذا المرسوم يقدم خدمة جليلة للجزائريين، وجاء في وقته لانتشالهم من حالة الجهل والأمية التي بدأت تتفاقم، وقد برز موقفه هذا في دراسته المنشورة سنة 1887[31] حيث قال[32]: «في اليوم الذي نصبت فيه فرنسا رايتها على الساحل الإفريقي، فإنها التزمت ضمنيا بأن

تتفرغ لتحضير وتحرير الشعب الذي جاءت لاستعماره، وتحت عقوبة السقوط يجب عليها الوفاء بوعدها مهما كانت الصعوبات التي ستواجهها وتلاقيها في إتمامها لهذه المهمة المجيدة». وحسب ابن رحال لا توجد وسيلة أنجع للتحضر والتقدم أكثر من التعليم، حيث يقول[33]: «لبلوغ هذه الغاية، أتوجد وسيلة لها القدرة الممكنة وفعالة أكثر من نشر التعليم؟»

إلاّ أنَ مرسوم 13 فيفري 1883 ظل حبرا على ورق، وأهم بند من بنوده القاضي بنشر التعليم في أوساط الجزائريين لم يتحقق، فالإدارة الفرنسية لم تشيد مدارس ومراكز تعليمية كافية لاستقبال الجزائريين، لأن مهمة إنشاء المراكز تولت مسؤوليتها البلديات طبقا للتشريع المالي لمرسوم 1883 القاضي بتطبيق مرسوم 1881/06/16، الذي حدد ميزانية تكاليف التعليم الابتدائي التي تولتها البلديات، بالإضافة إلى إقصاء اللغة العربية عن برنامج الدراسة. هذه التناقضات في تطبيق هذا المرسوم، جعلت الجزائريين يعلنون معارضتهم له بعدم تسجيل أطفالهم في هذه المدارس صونا لدينهم وثقافتهم، ولقد أوضح ابن رحال هذا الأمر قائلا[34]: «في الوقت الحالي يستطيع الجزائري تقبل التعليم، أقول تقبله لأنه لم يطلبه، حتى أنه مستعد له، ما عدا بعض الاستثناءات النادرة، نظرا لبساطتها تراه فخاخا منصوبة لسلب وطنيتها ودينها، ولا يجب مقتها لأن الارتباط بعادات وعبادات الأجداد شيئان خيران، لكن نكتفي بالإفادة والوصف حسبما يقتضيه الأمر، فحالة الأهلي شبيهة بوضعية الطفل الذي يرغب والديه بتدريسه الطب وهو ينفر منه».

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

كان ابن رحال متفهما لموقف الجزائريين الراجع إلى التناقضات التي أحدثت بعد مرسوم 1883، الذي لم تطبق معظم بنوده وما طبق منها لا يتماشى ورغبة الجزائريين، لذلك وضع ابن رحال بعض الملاحظات على هذا المرسوم، كما قدم اقتراحات تعد بمثابة حلول للعوائق التي واجهت تطبيق المرسوم، احتواها نصه المذكور أعلاه، وهي كالآتي:

-التعليم المقترح ينتج أناس مبعدين لا أكثر.

لاحظ ابن رحال أن معظم الطلبة المسلمين الذين التحقوا بالمدارس الأهلية، بعد مرسوم 1883 لم يستفيدوا من شيء، وعادوا إلى ديارهم دون توضيح لوضعيتهم، فرغم السنوات التي قضوها في الدراسة لم يحصلوا على أي إجازة أو شهادة، بالإضافة إلى عدم حصولهم على التعليم المتقن، فهم لم يتقنوا الفرنسية ولم يحافظوا على اللغة العربية، حيث قال[35]: «ينبغي الاقتناع بحقيقة أن يؤخذ الشباب العرب من دواويرهم وإمساكهم عدة سنوات في مقاعد مؤسسة شيدت بمصاريف ضخمة مزودة بأجهزة وموظفين بنفقات باهظة، ثم تعيدهم إلى قبائلهم كما كانوا من قبل "أميين بخفي حنين" –لا يحفظون سوى بعض المفردات الفرنسية لا غير- دون تحقيق أي غاية، ودون نيل أية شهادة وتمنعهم من تطبيق ما لقنتهم إياه، وبالتالي تتشكل مجموعة من المبعدين أو المقصين ولا شيء آخر». ويردف قائلا[36]: « أكان عليهم البقاء في الجبال لرعي أغنامهم ! طبعا أنا بعيد من الزعم أن الحكومة يجب أن تؤجر وتوظف كل الأهالي الذين علمتهم، لكنها لم تقم بذلك، فبعد أن أنفقت الحكومة أموالها وجهودها لرفع معنوياتهم وتطوير ذكائهم؛فعلى الأقل تحافظ على

أسمائهم، تقلق على مصيرهم، وتحاول أن تمنح الأفضلية لبعض منهم للأعمال التي أعدتها؟»

أوضح ابن رحال أن السياسة المتبعة في المدارس تتناقض مع ما جاء في المادة 31 من مرسوم 1883 القاضية بإحداث شهادة خاصة هي شهادة الدراسات الأهلية، وهي الورقة الأساسية في ملف التوظيف.

ويقدم ابن رحال تشبيها لحالة الطلبة المسلمين المتخرجين من المدارس الفرنسية دون شهادة ووظيفة «بمالك جاهد في تشييد بيته، ثم سلم لتركه وخرابه، وذهب للسكن في مكان آخر»[37].

هذه الأوضاع جعلت الجزائريين ينفرون من المدارس الفرنسية وهو ما تؤكده الإحصاءات فما بين سنتي1898 و1899 لم ينتسب إلى الثانويات الفرنسية سوى 86 تلميذ مسلم، وفي سنة 1914 لم يتعد عددهم 386 تلميذ، وفي سنة 1930 بلغ عددهم 776، وظلت نسبة تعليمهم تشكل 7,7 % من المجموع الإجمالي للطلبة في الجزائر (فرنسيون وأهالي) وانخفضت إلى 7,2% ما بين 1937-1938[38]. ويقول موريس بولار (M.Poulard)[39] «إن الأهالي الذين يبحثون دوما عن الجوانب العملية (التطبيقية) في الأشياء، يفضلون توجيه أولادهم نحو تعليم يجتذبون منه منافع أكثر، أما الفائدة من (المدارس، والمدارس المهنية والعادية، والوظائف الإدارية)، وأمّا البكالوريا فهي مجرد رتبة لا أساس لها بالنسبة لهم».

ورغم هذا النفور من جانب الجزائريين نحو التعليم الفرنسي، غير أن ابن رحال كان يجد في هذا التعليم فائدة، ويعتبره ضرورة حتمية إلى جانب التعليم

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

العربي، لكنه يرفض ألا يساوى الطلبة الجزائريون مع زملائهم الفرنسيين، وقد برز موقفه هذا في رسالة وجهها للنائب شودي (Chaudy) في 12 ديسمبر 1896 سكرتير المجموعة الاستعمارية في البرلمان، حيث دعاه للخجل من تقريره العدواني تجاه التعليم الأهلي قائلا له[40]: «ما دمتم لا تعطوننا الإمكانية لفهمكم، ولا تضعوننا حتى في موقف نتمكن فيه للوصول إلى آذانكم وقلوبكم. فإن ما سأقوم به يعد جرأة، فمن الظلم الحكم علينا وبخاصة إدانتنا، فنحن في الوقت الحاضر كالصناديق المقفلة، وكمادة غير قابلة للتحليل، وإنه من الضرورة امتلاك مفتاح لفتحنا، هذا المفتاح لن يكون سوى اللغة الفرنسية، فقبل الحكم علينا امنحونا فرصة تنمية قدراتنا، امنحونا التعليم، وبعدها باستطاعتكم الحكم فيما إذا كنا أكفاء وقادرون على التقدم، إذا كان هذا التعليم سيجعلنا في آخر الصف أم يخلق منا رجال... سيكون بإمكاننا نيل الوظائف والأعمال ...».

- المؤسسات المدرسية

تعرض ابن رحال كذلك، لمسألة الميزانية المالية المخصصة لإقامة المدارس، والتي سلمت عهدتها للبلديات، وأراد إزاحة المشكلتين الناتجتين عن ذلك، وهما:

1- ضخامة الميزانية المطلوبة لإقامة المدارس، ورغبة الكولون في توجيهها إلى قطاعات أخرى تخصهم.

2- تكفل البلديات بإقامة المدارس، وتماطلها في ذلك انصياعا لأوامر الكولون.

لاحظ ابن رحال أن هذان الأمران يمكن تجاوزهما، ولتستمر الإدارة الفرنسية في نشر التعليم فلا يشترط صرف أموال كثيرة لبناء مدرسة، فالجزائري لا يحتاج سوى أثاث بسيط لتلقي التعليم، وهذا الأمر يشجع على إقامة عدة مدارس في كل

القرى والقبائل، وعدم الاقتصار على مراكز البلديات التي تقتضي تنقلات نظرا لبعد المسافة، حيث قال[41]: «هذه المؤسسات يجب أن تكون مجانية، ومشيدة وموجهة حسب الاقتصاد المستطاع. بدقة أكثر، مدرسة أهلية في خيمة أو كوخ مع بعض الألواح وسبورة سوداء وبعض الزرابي، ما من شيء يخيفنا من كل هذا الأثاث».

ويضيف ابن رحال أن هذه المدارس المنتشرة وسط القبائل، تخلق ثقة لدى الأولياء الذين يصير بإمكانهم الاطلاع على برامج التعليم وما يتلقاه أولادهم، و حول هذا الشأن كتب[42]: «ينبغي أن تتواجد المدارس داخل القرى في متناول التلاميذ والأولياء، لكي يستطيع هؤلاء التحقق بأنفسهم من كل الذي يجري، وتعليم كل ما يعطى فيه»، وهكذا تحتوي كل قبيلة على واحدة أو أكثر من هذه المدارس، توجه وتدار من طرف معلمين يدرسون المبادئ الأولى للقراءة والكتابة والحساب، ولا شيء أكثر، وبالتالي لا يقتصر وجود المدارس على مراكز المدن كما نص عليه مرسوم 1883.

وقد طالب ابن رحال أن يكون التعليم في مدارس القبائل تعليما عربيا لضمان ترسيخه في ذهن الجزائريين، ولكي لا يتناقض مع الإدارة الفرنسية، خاصة وأنّ مرسوم1883قد قضى بإقامة مدارس عربية/فرنسية مفتوحة للأهالي في مراكز البلديات. وجاء طلبه هذا بعد تماطل البلديات في إقامة المدارس.

ويردف ابن رحال قائلا[43]:« مدرسة عربية/ فرنسية مفتوحة في مركز العمالة، تجمع التلاميذ الأكثر جدارة واستحقاق في المدارس الأهلية، وتمنحهم تعليما

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

ابتدائيا، يرأسها مدير فرنسي ومساعدون أهالي لإعانة المدير المكلف من جهة أخرى بتفتيش المدارس الأهلية للبلدية التي يجب أن يزورها مرة كل شهر على الأقل».

- إدارة المدارس.

يرى ابن رحال أنّ إيصال تعليم متقن للجزائريين في المدارس الأهلية، يجب أن تتبعه إدارة متقنة ولن تكون كذلك إلا إذا سلمت لمن يستحقها، إلى الشخص المناسب وهو الجزائري بالطبع، لأنه سيكون على دراية بحالة التلاميذ ومتطلباتهم والمواد الدراسية الأساسية التي يجب أن يتلقوها، لذلك طالب ابن رحال بتسليم إدارة المدارس الأهلية إلى الجزائريين دون سواهم، ماعدا المدارس العربية الفرنسية، التي يرأسها مديرون فرنسيون، لكن بشرط أن يكون هؤلاء من النخبة المثقفة، وممن مارسوا المهنة، فقد رغب ابن رحال في منح الجزائريين حق الإشراف على مدارسهم وأطفالهم لتحقيق نتائج مرضية، حيث قال[44]: «يتألف الموظفون من العرب دون سواهم ماعدا مديرو المدارس العربية/الفرنسية وهم من الفرنسيين، هؤلاء يجب أن يكونوا رجال مهنة ومارسوها مدة طويلة... وأن يكونوا عارفين للكتابة بالعربية، وعلى الأقل نطقها، ومن الضرورة بمكان أن يكون المعلمون أو المساعدون الأهالي قد سبق لهم وأن اشتغلوا في مدارس البلاد».

- الترقية الاجتماعية والثقافية والسياسية للطلاب المتخرجين.

اقترح ابن رحال إدراج الطلبة الجزائريين المتخرجين من المدارس الأهلية في سلك الوظيفي الإداري، قائلا[45]: «هناك بعض الوظائف الصغيرة المتواضعة، ومع

ذلك فهي مرغوبة من الأهالي بشدة، كالقايد، والموثق، والكتاب، والخوجة والشرطي، ووظائف أخرى، كالشاويش، والنساخ في مكاتب المصالح الإدارية». خاصة وأن المدارس العربية الفرنسية لم تكن تؤدي إلا وظيفة معينة بعد التخرج منها، أو بمعنى آخر لم تكن لها وظائف محددة، ولا تضمن مستقبل طلابها[46].

بالإضافة إلى ذلك، طالب ابن رحال بحق متابعة الطلبة المتفوقين دراستهم الثانوية والجامعية، خاصة وأنَ انتساب الطلاب الجزائريين إلى الثانويات كان في السابق يجري بناءً على اختيار من رؤساء المكاتب العربية، بغض النظر عن الشروط العلمية للطلاب، وكان الاختيار يقتصر على فئة معينة من الوسط الجزائري، وفقا لمقاييس فئوية، وهذه الفئة هي التي تتعامل مع الاستعمار بحكم موقعها الاجتماعي وتأثيرها السياسي في المجتمع، مما أدى إلى إقصاء الكثير من الطلاب الأكفاء الذين يستوفون الشروط العلمية، حيث صرح[47]: «...إنَ النخبة المتفوقة من الطلاب الأهالي، تقدم لها منح تعليمية، للتعلَم في المدارس والثانويات، والكليات الخاصة... وفي وقت تخرجها توظف حسب كفاءتها واستعدادها».

وزاد ابن رحال بطلبه بمنح الأهالي حق الاقتراع، حيث قال[48]: «لماذا لا يقبل للاقتراع التلميذ الذي أكمل دراسته، أو نجح في بعض امتحاناته، إن كان عامة الأهالي لم يفهموا قيمة الانتخاب فإنه من المستبعد أن يكون نفس الشيء بالنسبة لمن تردد على المدارس الفرنسية».

- المر اقبة والإدارة العليا.

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

كانت المدارس العربية/الفرنسية تخضع للمراقبة العسكرية، وبإشراف من الحاكم العام، ويتولى رؤساء المكاتب العربية حملات التفتيش داخل المدارس، وفحص برامج الدراسة، وقد يمنعون المواد المتعلقة بالدين، والتاريخ الإسلامي. هذا العمل استاء منه الجزائريون كثيرا وفضلوا ترك هذه المدارس والالتحاق بحلقات العلم في المساجد والكتاتيب. لهذا طالب ابن رحال بتشكيل لجنة مراقبة لكل المدارس العربية/الفرنسية يتولى إدارتها جزائريون الأكثر تعليما في المنطقة، وتتكفل هذه اللجنة بـ[49]:

- تشجيع الأولياء على إرسال أولادهم إلى المدرسة، وعلى أن يتردد الأولاد عليها بصورة دائمة.

- اقتراح وسائل أكثر نفعا للوصول إلى هذه النتيجة، وكذلك الإصلاحات والتحسينات التي يجب إدخالها على التعليم.

- إعداد قائمة سنوية للتلاميذ الأكثر جدارة، وذلك حسب استعداداتهم، وأذواقهم، واستحقاقاتهم، وترسل إلى الحاكم العام، قصد توظيف هؤلاء حسب قدراتهم وكفاءاتهم.

فضلا عن ذلك، طالب ابن رحال من عميد أكاديمية الجزائر، إنشاء لجنة خاصة تهتم في الأساس بتعليم الجزائريين وجمع كل المعلومات واقتراح كل الوسائل والحلول التي تحقق لها المنافع الكبرى.

نفهم من ملاحظات محمد بن رحال حول مرسوم 1883 أنه لم يرفضه؛ فهو من أنصار التعليم العربي/الفرنسي أو الفرنسي المحض، لكنه مع ذلك رفض أن

يكون ذلك على حساب التعليم الأهلي (العربي/الإسلامي)، لأنه ضرورة حتمية للمجتمع الجزائري ومن أسس مقوماته الشخصية.

قبل ابن رحال مرسوم 1883 من حيث أنه اشتمل على تعميم التعليم، وجاء في وقت كانت فيه البنية الثقافية الجزائرية تشكو العجز التام، فخوفا من انهيار هذه البنية كلية، أيّد ابن رحال إقامة نظام تعليمي جديد، لكن دون أن يحل محل التعليم التقليدي، بل يكون عامل نهضة له، إضافة إلى أن الوجود الفرنسي أضحى أمرا واقعا والضرورة تقتضي تعلم اللغة الفرنسية، فقياسا على ذلك طالب ابن رحال بتنظيم التعليم العربي الإسلامي والاعتناء به، لكي لا يرى الجزائريون في التعليم الفرنسي عاملا تخريبيا لمعتقداتهم ودينهم[50].

2.4. ابن رحال وتنظيم المدارس الشرعية الثلاث:

أسست المدارس الفرنسية الثلاث (المدية، تلمسان، قسنطينة) بطلب من الحاكم العام الجنرال شارون بمقتضى مرسوم 30 سبتمبر 1850الذي قدمه إلى رئيس الجمهورية يخبره فيه أنه لا يوجد في الجزائر أي مدرسة لتعليم الأهالي العلوم العقلية كالنحو والفقه والتوحيد[51].

وما يميز هذه المدارس أنها موزعة على العمالات الثلاث، لضمان انتساب عدد كبير من الجزائريين إليها. وهذا التوزيع لم يكن اعتباطيا من جانب الإدارة الفرنسية، لأنها أرادت أن تساوي حظوظ الجزائريين في العمالات حتى لا تضطر أي واحدة منها لجلب مختصين في الشؤون الدينية من العمالات الأخرى أو من الخارج، واللافت للانتباه أن مقر هذه المدارس كان في المدن العريقة حضريا، فمدرسة تلمسان مقرها

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

مسجد سيدي بومدين[52] ومدرسة قسنطينة اتخذت مدرسة سيدي الكتاني[53] مقرا لها. أما مدرسة المدية فتم تحويلها إلى البليدة سنة1855 ثم بعد ذلك إلى مدينة الجزائر.

ولتكتسب هذه المدارس طابعا دينيا، أقامتها الإدارة الفرنسية بالقرب من المساجد حتى لا ينفر الجزائريون منها ، ويقول المستشرق ألفريد بيل (Alfred Bel) الذي تولّى إدارة مدرسة تلمسان مدة طويلة: «إن الهدف من إنشاء المدارس الشرعية الثلاث هو إعادة الثقة للمغلوبين (الجزائريين)، وجلب الطلبة الذين كانوا من قبل يتوجهون للدراسة في الجامعات الأجنبية وخصوصا المغرب، والمقصود من المدارس تكوين المرشحين للوظائف المتصلة بميادين الدين والقضاء والتعليم العام للأهالي وللمكاتب العربية»[54].

وقد بدأت الإدارة الفرنسية تغير من سياسة هذه المدارس، وتجعلها أكثر عصرنة، فأصدرت مرسوم 1883 الذي أضاف مواد جديدة إلى جانب المواد القديمة، وهي الفرنسية، علم الحساب، والهندسة، والتاريخ، والجغرافيا[55]. فصار لا يفرق بينها وبين المدارس الفرنسية الأخرى، فأين هي ميزة المدرسة الدينية فيها؟ وهي التي أسمتها جريدة المبشر بالمدارس الفقهية، وما هو موقف ابن رحال منها، وهو من المنادين بالتعليم؟

قدم ابن رحال أمام لجنة تحقيق مجلس الشيوخ الفرنسي سنة 1891 تقريرا شاملا عن أوضاع الجزائريين في الجزائر، ومن بينها حالة التعليم، حيث طالب بتعميم المدرسة الابتدائية، وأكد على طلبه السابق بتسليم مسؤولية مراقبة المدارس للجزائريين، وأهم ما قاله في هذا الشأن: «فيما يخص التعليم نريد مدرسة ابتدائية

في كل قرية وتحت ظل كل نخلة، لكن مع الأسف لم يفكر مثلنا كل زملائنا ولهذا فإننا نتمنى إنشاء لجنة لرعاية المدارس في كل بلدة، على أن يشكل الأهالي أغلبية أعضائها»[56].

وزاد على ذلك سنة 1892 عند قدوم هذه اللجنة لتقصي أوضاع الجزائريين، حيث قدم مشروعا حول إعادة تنظيم التعليم العالي في الجزائر في ماي 1892، وهو نص غير منشور[57]. كتبه كرد فعل على التخريب والهدم الذي استهدف التعليم العربي الإسلامي، فعوض أن يكون التعليم الفرنسي مكملا له، عملت الإدارة الفرنسية على إبداله بتعليم فرنسي خالص، وحتى ما تبقى من التعليم العربي الإسلامي صار يخضع لمشيئة الإدارة الفرنسية، فهي التي تحدد المواضيع الدراسية، وتسهر على مراقبتها والتقيد بها، وهي في مجملها تتجنب الدراسات الإسلامية الضرورية للطالب الجزائري.

أوضح ابن رحال أمام لجنة التحقيق وضعية التعليم العربي الإسلامي التي تشكو من التدهور والتراجع المستمر، حيث انحصرت في بعض النقاط من البلاد، أين يقدم تعليم بسيط وغير مجدي يعاني من نقص الوسائل البيداغوجية،حيث قال[58]:« التعليم الإسلامي في الجزائر لا وجود له، ما عدا في بعض الحالات البدائية في المسيد والزوايا، وفي حالته التمهيدية في المدارس الثلاث (تلمسان، الجزائر، قسنطينة)» مقارنة مع التعليم الفرنسي الذي اكتسح كافة الجزائر، والذي يعرف التنظيم والميزانية المتوفرة.

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

وحتى التعليم الإسلامي الرسمي المتبقي، والذي تبنته المدارس الشرعية الثلاث لا يستوفي الشروط الضرورية، رغم أنه يخرج قضاة ومفتين، يقول ابن رحال[59]: «لا شيء منظم في التعليم الإسلامي رغم أنه يتضمن ويؤكد على شيئين هامين هما: القضاء والعبادات، بينما من وجهة نظر سياسية فهو يؤدي خدمات طفيفة... هذا الأمر جعل الأهالي يعتقدون أن فرنسا تريد طمس ومحو معتقداتهم، وربما إبدالها وتعويضها بمعتقدات وفكر آخر».

واجتنابا لمثل هذه المخاوف، فضل الأولياء إرسال أولادهم إلى الجامعات والمعاهد الإسلامية في البلدان العربية، كفاس، والقيروان، والزيتونة، والأزهر بمصر، وعدم إدخالهم في المدارس الفرنسية، حيث يقول ابن رحال[60]: «يجب أن تعلموا أن المسلم لا يكن أدنى الاحترام للشباب المتعلم في المدارس الفرنسية، فكل تقديره وإعجابه وثقته تنصب حول الطالب المتخرج من الجامعات الإسلامية».

والإحصاءات تؤكد ما قاله ابن رحال، حيث أن أعداد الطلاب الجزائريين المنتسبين إلى مدارس التعليم العالي المنظم من طرف الحكم الاستعماري عام 1850 لتولي المناصب الدينية والعدالة الإسلامية ظلت تتناقص بخاصة بعد عام 1870، حيث سجل 142 طالب في عام 1876، و129 في سنة 1877، و84 في 1879، و79 في 1884، و57 في 1885[61].أما فيما يخص التعليم الثانوي، فسجل 216تلميذ في سنة 1877، و198 في 1882، و144 في 1884، و115 في 1886، و111 في 1888، و81 في 1889، و69 في 1892[62].

هذا دليل على رفض الجزائريين لهذا التعليم، لأنه لا يستوفي الشروط الأساسية لتخريج المعلمين والقضاة لإهماله معظم الدروس الدينية الإسلامية، أما

الطلاب المتخرجون من هذه المدارس، والذين عملوا بسلك القضاء والإمامة فلم يتجاوز عددهم المئات. ففي عام 1894 لم تكن الجزائر تضم أكثر من 115 قاضيا، و205 باش عدول، و276 كاتب عدل، و25 مفتيا، و122 إماما[63].

وهؤلاء القضاة المتخرجون من المدارس الفرنسية لا يلقون المساندة من الجزائريين بقدر ما يلقاه الأئمة القادمون من الجامعات الدينية، في هذا الشأن قال ابن رحال[64]: «... وهناك بعض رجال الدين (الطلبة) تكونوا في المغرب، إما مشرعين أو محضرين، وهم أكثر تعلما من طلابنا المستقرين في القبائل، وقد سجلت الإحصاءات الواردة من ولاية وهران عددا ملحوظا، ... غير أن الطلبة المتخرجون من المدارس الفرنسية غير قادرين على منافستهم، وغير قادرين أيضا على دعم الموقف الفرنسي، وبذلك فقد خسرنا كل نفوذ، بينما طلابنا كانوا عرضة للسخرية، فموظفونا أنفسهم القضاة وكتبة العدل، والحكام والأئمة المفتون لا يصغون إليهم ونعتوهم دائما بالجهل». ولهذا رأى ابن رحال أنه من الضروري إعادة تنظيم المدارس الفرنسية الثلاث لتصير منافسة للجامعات الإسلامية الأخرى، لضمان رجال قضاء ودين أهل للمسؤولية، وقد عرض مشروعه على لجنة الأعيان المشيخية سنة 1892، والمتمثل في[65]:

- إعادة تنظيم كامل للمدارس الشرعية الثلاث في الجزائر العاصمة، وتلمسان وقسنطينة.
- تحديد مدة الدراسة بثلاث سنوات.
- جعل عدد التلاميذ ضعفين أو ثلاثة أضعاف.

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

- زيادة عدد المدرسين واختيارهم من بين العلماء الأكثر بروزا والذين يتمتعون بثقافة كبيرة وجلبهم من الخارج إذا اقتضى الأمر.

- تعيين معلمين فرنسيين ذوي خبرة، يتكلمون ويكتبون بالعربية لتعليم الفرنسية والعلوم الابتدائية.

- في نهاية السنة الثالثة يجرى امتحان للانتقال إلى الفرع العالي في المدرسة الشرعية في الجزائر العاصمة، حيث يكمل الطلبة دراستهم ويتابعون خلال سنتين بعض المحاضرات الخاصة بالقانون الفرنسي.

- عند انتهاء السنة الخامسة يجرى امتحان حول البرنامج المعطى.

- إن تحقيق هذا الامتحان يكون بشهادة معادلة للبكالوريا، بحيث تفتح كل المجالات أمام الشباب الذين يقدمون ضمانات علمية لا ريب فيها.

بالإضافة إلى ما ذكر، تطرق ابن رحال للمرحلة الجامعية من الدراسة، وطالب بتأسيس جامعة إسلامية تكون منافسة لجامع الأزهر والزيتونة، تزيد من رفعة الطلاب وسموهم، حيث قال[66]: «إن ما نقترحه هو إحداث وإعادة التنظيم لتكوين طلابنا في جامعة إسلامية في مدينة الجزائر، وهذا ما يسمح لهم بالدخول في وسط زملائهم في الدين، وأن يتمتعوا بنفوذ فريد ناتج كليا من فرنسا».

وإلى جانب الميزة الدينية للجامعة، اقترح ابن رحال أن تضم هذه الأخيرة الدراسات الفرنسية لكي يحتك الطلبة الجزائريون بزملائهم الفرنسيين، ويصير بإمكانهم كذلك مزاولة دراستهم في الجامعات الفرنسية في فرنسا، حيث قال[67]: «في فرنسا؛ المتخرجون من المعاهد، وعلى سبيل المثال المدرسة العليا ينالون مكانة هامة، هذه المكانة توجد عندنا أيضا ويحظى بها الطلبة الدارسون في بعض الجامعات

(القرويين في فاس والأزهر في مصر، والزيتونة في تونس)، كَوّنُوا طلبتنا بواسطة الجامعة الإسلامية التي نطالب بتأسيسها بالجزائر، وتنظيم الطلبة بإدخالهم في محيط زملائهم الذين يتمتعون بمقام رفيع في فرنسا يقل نظيره، فيصير بإمكان المسلمين إرسال أبنائهم إلى المدارس الفرنسية، فحين يصيرون علماء ومستقيمو الرأي لن يخافوا ويترددوا في الضم لهذا الكم من المعارف، مثيله الذي عند الفرنسيين».ويعد محمد بن رحال أول من تقدم بهذا الاقتراح، وقد سبق بذلك الأمير خالد ورواد الإصلاح.

ما نتوصل إليه أن ابن رحال ركز في مشروعه على منتوج الإدارة الاستعمارية، ونقصد به المدارس الفرنسية المعدة والمهيأة للجزائريين المسلمين، ودرس تنظيمه والأسس القائمة عليه، وطالب بتغييرها وإصلاحها لتتماشى والنظم التعليمية المتبعة، والمعهودة بين الجزائريين خلافا لنصه المنشور سنة 1887 الذي يحث فيه عن النقاط المشتركة بين التعليم العربي/الفرنسي، باعتبار أن هذا الأخير مكملا للأول وليس بديلا عنه.

وإذا كان نصه الأول قد لقي بعض التجاوب لدى السلطات الفرنسية، فإن مشروعه لسنة 1892 لقي التأييد والقبول من طرف لجنة مجلس الشيوخ، وعلى رأسها جول فيري، الذي قال -على لسان ابن رحال-[68] « لقد فهمت بأنه يوجد في مشروعك أفكار لا يحق للحكومة أن تهملها، ولقد تبنيت مشروعك وتملكته».

3.4. ابن رحال والدفاع عن التعليم العربي الحر (القرآني):

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

إنّ أهم إجحاف صدر في حق التعليم القرآني، هو مرسوم 18 أكتوبر 1892 الذي منع المدارس القرآنية من استقبال التلاميذ في ساعات الدراسة في المدارسة الفرنسية[69]، بالإضافة إلى هذا كانت المدارس القرآنية معرضة في أي وقت للغلق من طرف الحاكم العام، أو من الوالي، أو حاكم المنطقة العسكرية[70]. كما لا يمكن للجزائري إدارة مدرسة قرآنية دون موافقة الوالي بالمنطقة المدنية، أو الحاكم العسكري بالمنطقة العسكرية. ولمحاصرة هؤلاء المعلمين المسلمين؛ فرضت الإدارة الفرنسية نظام رخصة التنقل والتجوال (Permis de Circulation)، وما من سبب إلا تدريس اللغة العربية والدين الإسلامي[71].

وقبل فتح أي مدرسة قرآنية، يجب اختيار وتحديد الموقع أولا، ثم تقديمه لأخذ موافقة السلطات الاستعمارية واستفاء الشروط الآتية:

- تطبيق كل تعليمات مرسوم 18 أكتوبر 1892.
- أن لا يتعد مجموع تلامذته 8 أطفال.
- لا يحق لأطفال في سن الدراسة الالتحاق بهذه المدارس إلا عند انتهاء دوام المدارس الحكومية[72].

ورغم أن محمد بن رحال، من أهم المشجعين للتعليم الفرنسي لا كأداة إدماج، بل كعامل مساعد للتطور ونهضة الثقافة العربية الإسلامية، إلا أنه كان من أشد المعارضين لهذا المرسوم ولكل التقارير التي تحاصر التعليم العربي القرآني وتحاول الحد منه، ومن أبرز تدخلاته حول التعليم العربي القرآني؛ خطابه أمام اللجان المالية في جلستها الجماعية ليوم 17 جوان 1921، والذي أثار غضب الأوروبيين فهو يتناقض ومصالحهم المستهدفة، ماعدا البعض منهم؛ ومن بينهم ليوتي

(Lyauty)، الذي جمعته صداقة مع ابن رحال وكان يتزاوران فيما بينهما؛ حيث اعتبر تدخل ابن رحال "ذو أهمية كبرى"[73]. في حين ترك الجلسة معظم زملائه المسلمين محتجين بأنّ خطاب ابن رحال ذو وجهة دينية تعصبية، ولا علاقة له بأعمال اللجان المالية[74].

لكن رغم المعارضة الشديدة من الجانبين، ألقى محمد بن رحال خطابه الموجه على الخصوص للإدارة الفرنسية، وأوضح لها سياستها التعليمية الهادفة لمحو التعليم العربي الإسلامي، حيث ذكر ببرامج التعليم التي تنال فيها المواد الفرنسية الحصة الكبرى على حساب اللغة العربية والتربية الدينية، حيث قال[75]: «من حيث التحضير للتعليم المتوسط، فإن تعليم اللغة العربية اليوم من الناحية الابتدائية مهمل كليا من طرف الإدارة المختصة، وكذلك الأمر في استعمال الزمن عند بعض المدارس الأساسية للأهالي، فإنه لا يظهر مدة نصف ساعة في اليوم، وكذلك بالنسبة برامج شهادة الدروس الابتدائية، إنه لا يعد لشيء ما، أما بالنسبة للتعلم، فالمدرس المؤهل يخطئ ... ».

تطرق ابن رحال في هذا الخطاب للبنية الإدارية المخصصة للمدارس المعدة للجزائريين، فكشف عن حقيقة إطاراتها الذين تنقصهم الكفاءة، كونهم هم أنفسهم درسوا في مدارس لم تتجاوز مدة تدريس اللغة العربية بها 4 ساعات كما أوضحنا سابقا. وإن هذا ليس في صالح التعليم العربي، حيث قال[76]: « في الواقع نستطيع أن نقر بهذا، أن اللغة العربية سواء تدرس للعرب من طرف أساتذة فرنسيين، أو حتى

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

من طرف أساتذة عرب الذين هم أنفسهم لم يحصلوا إلا على تعليم سطحي جدا، بمقدار 4 ساعات في الأسبوع فقط خلال عدة أشهر».

وأشار ابن رحال إلى سياسة التفرنس التي تتبعها الإدارة الفرنسية، والتي تحول دون تدريس اللغة العربية، رغم أنها على حد تعبيره: «اللغة الأم لملايين السكان المسلمين»، وأوضح أن الفرنسية لن تكون بديلا عن اللغة العربية مطلقا، لأنها اللغة الأم، ولأن الجزائريين معارضون لهذه السياسة بدليل أنهم ينفقون كل ما لديهم لتعليم أولادهم اللغة العربية، ويقول ابن رحال في هذا الشأن[77]: «لقد استمر المسلم الجزائري في صون هذا التعليم الغالي على قلبه بموارده الخاصة، مقتصدا من ميزانيته الخاصة وممتنعا أحيانا عن الشيء الضروري... وهكذا نرى أحيانا في الخيم والقرى وكذلك في الزوايا المظلمة هذه المستعمرات الصغيرة المتحركة حقيقة كخلايا طفيلية، حيث نجد مدرسا مسنا يجلس القرفصاء على حصير قديم أو سجاد عتيق يلقن سامعيه المنتهين استظهار القرآن أو تهجي الأبجدية العربية بواسطة لوحة صغيرة تستعمل كلوح ودفتر».

ورغم الوسائل البسيطة التي يتبعها الطالب (شيخ الكتاب) لتلقين الدروس للأطفال؛ لم ينجو مع ذلك من محاصرة الإدارة الفرنسية التي تفننت في إلقاء الحجج والأسباب لغلق هذه المراكز الثقافية.

وفي هذا الصدد، أوضح ابن رحال أهم العوائق التي يواجهها التعليم القرآني:

- إدعاء الإدارة الفرنسية بصغر مراكز التعليم، وهذا في حد ذاته يتناقض مع مرسوم 1892، الذي يطالب بأن لا يتعدى عدد التلاميذ 8.

- ساعات دراسة الأطفال في هذه الكتاتيب جاءت مع التزاماتهم في المدارسة الفرنسية.

- عدم توفر هذه المراكز على الشروط الصحية.

- تأسيس هذه المراكز دون رخصة من السلطات المدنية والعسكري...الخ.

اعتبر ابن رحال، أن عدم مد يد المساعدة للتعليم القرآني يخلق مشاكل عويصة، ويعرض مستقبل الطلبة الجزائريين للخطر، فإن كان قد وضح مسبقا سنة 1887 أن المدارس العربية/الفرنسية أنتجت أناس مبعدين لعدم استفادتهم من الشهادة والوظيفة، فإنه هنا يشير إلى عاقبة ما إذا ترك الطفل الجزائري دون تعليم عربي قرآني بعد تجنبه التعليم الفرنسي الباهظ الثمن، والتي تكون تبعيته وخيمة على المجتمع، فقد يصير هذا الطفل -حسب ابن رحال- مجرما وأهم نزيل للسجون، حيث قال[78]: «سادتي، ألا تتأسفوا على ما ترونه في المرافق العامة وفي شوارع المدن والقرى، في محطات السكك الحديدية عصبة من الأطفال سيئ الحظ ، في ثياب رثة بذيئة ، أتوا لإزعاجكم بعرضهم خدماتهم أو لالتماس إحسانكم، هؤلاء الأطفال نزلاء السجون في المستقبل، وهم الذين لا أستاذ المدرسة الفرنسية ولا الطالب يستطيع إدخالهم ضمن عمله ولا يطولونهم بتعليمهم، إنهم أطفال شوارع لا يعرفون إلا لغتها، وأنتم تعلمون ما ينتجه الشارع».

ولتفادي مثل هذه العوائق، طالب ابن رحال بمضاعفة التعليم الفرنسي الذي لا تطوله كافة الشرائح الأهلية بتعليم آخر عربي، حيث قال[79]: «وبما أننا لا يمكن أن ننكر أن التعليم الفرنسي وبالفرنسية، وبجوهره نفسه، وبالطريقة التي يجب أن

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

يعطى بها صار مكلفا أكثر من اللازم، ويتطلب تضحيات تثقل الكاهل، لهذا نطالب بمضاعفة هذا التعليم بتعليم آخر يعطى بالعربية ومن طرف عرب».أصَر ابن رحال على هذا الطلب، لأنه حسب رأيه سيعود بالفائدة على الجزائري والفرنسي معا، حيث قال[80]: «إنه في مصلحتكم أكثر من مصلحتنا حين أدعوكم إلى تقدير مسألة التعليم الإسلامي بوضوح أكثر، ولمسكم الفائدة المادية والثقافية، والأخلاقية التي ينبغي تشجيعها بدلا من إلغائها وتنكيدها».

هدَفَ ابن رحال لإقامة توازن بين التعليم الفرنسي والتعليم الأهلي، فلا ترجع كفة التعليم على آخر، مع أنه أكد وأصَر على أولوية تعلم اللغة العربية، فهي على حد تعبيره شيء غريزي يمتصه المسلم منذ الرضاع، وبها يقرأ القرآن الكريم، وهي وسيلته الوحيدة في تضرعه لله تعالى، لهذا فمن الواجب تنمية هذا التعليم وإحاطته بالعناية الخاصة، كما لا يجب إهمال التعليم الفرنسي لأنه الوسيلة لتنمية وتطوير الثقافة العربية الإسلامية، لكن دون أن يأخذ مكان هذه الأخيرة، فالتعليم الفرنسي بالنسبة لابن رحال كما قال أجيرون: «ليس أداة تمثل، إنما أداة تنبيه وتحرر»[81]، ويقول ابن رحال[82]: «ما تعود عليه المسلم، هو تلك المدارس القرآنية أين أخذ أولى أفكاره وأولى مراحل تعليمه ومضاعفة المدارس الفرنسية أمر حسن، بل جيد جدا، لكن إهمال المدارس العربية أمر لا يمكن الصفح عنه ومخالف لحسن التصرف السياسي».

أراد ابن رحال تشكيل همزة وصل بين الثقافة العربية والغربية، على أن تعود بالفائدة على كلتاهما، وهذا ما رفضه الاستعماريون، حيث أجابه وقت ذاك النائب جولي (Député Joly) بالقول: «إن السياسة الفرنسية تمد دائما يد المساعدة

للأهالي، غير أنها لا تقبل أبدا خلق دولة ضمن دولة بواسطة التعليم الإسلامي الذي يدرج في التعليم الفرنسي»[83].

أما النائب سابتيه (Sabatier) فقد أجاب على اقتراح ابن رحال القاضي بالمصلحة المتبادلة، بأنه «يريد (ابن رحال) أن يبين أنه لتوطيد تفوق فرنسا في الجزائر، فمن المفيد تطوير تعلم اللغة العربية، إن هذا المذهب مضاد بصورة مطلقة لكل تعليم عبر التاريخ الممتد، فعندما تريد أمة ما أن تصل إلى تسريب حضارتها إلى أمة أقل تطورا، فإن ذلك يكون بنشر لغتها التي يجب أن ترتبط بها للحصول على هذه النتيجة»[84]، ولقد أيدهما الحاكم العام الذي رفض هو كذلك، اقتراح ابن رحال واعتبر أنه لا داعي لإعانة التعليم القرآني وتخصيص ميزانية له، لأنه يوجد تعليم فرنسي حديث علماني يجمع الطلبة الفرنسيين والجزائريين[85].

فأجابهم ابن رحال قائلا:«سادتي، أنا أتأسف حقا عن وجهات النظر التي طرحت في هذا المجلس، وخصوصا التي قدمها الحاكم العام وزملائه النواب، فهم لم يفهموا مغزى حديثي، إنني ببساطة أريد أن ينّمى ويوسع تعليم لغتنا الأم»[86]. وصلت مناقشة ابن رحال وحواره مع الإدارة الفرنسية إلى طريق مسدود، رغم موافقته على التعليم الفرنسي واعتباره ضرورة نهضوية وثقافية في حياة الجزائري. لأن الإدارة الفرنسية أرادت تحقيق الاندماج الكلي للجزائريين في الثقافة الفرنسية بدليل أن

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

أكبر المراسيم التي أصدرتها التعليم، بداية من مرسوم 13 فيفري 1883 إلى برامج 1898 تقوم على مبدأ واحد وهو تغليب المواد الفرنسية على المواد العربية[87].

5. الخاتمة:

كان ابن رحال من أنصار التعليم الفرنسي ولكن دون التخلي عن التعليم التقليدي الديني الذي يعتبره الركيزة الأساسية للثقافة العربية الإسلامية في الجزائر، ولا يجب إبداله بتعليم فرنسي مثلما كانت تهدف إليه الإدارة الفرنسية، ودعاة الاندماج من الجزائريين، بل أن يكون التعليم الفرنسي مكملا للتعليم العربي الإسلامي فهو ضرورة حتمية للتطور والتقدم، ويعتبر ابن رحال بمثابة شاهد على الحركة التعليمية في الجزائر في الفترة ما بين أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كما أنه من أهم الشخصيات التي وضعت ملاحظات حول السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر، ومن أهم من كتبوا حول هذا الموضوع ونصوصه الثلاثة الواردة في الدراسة تعد مصدرا هاما للحركة التعليمية في الجزائر خلال تلك الفترة. كما يعتبر ابن رحال أول من طالب بإنشاء جامعة إسلامية في الجزائر سنة 1892، وقد سبق بذلك حركة الشبان الجزائريين ورجال الإصلاح أمثال: الأمير خالد وعبد الحميد بن باديس.

6. الهوامش:

[1]- Ch-R Agéron, "Si M'hammed Ben Rahal, Une Conscience inquiète dans une Algérie en Mutation", in, Les Africains, T8, JA, Paris, 1977, p317.

[2]Ibid, p317-.

[3]- Abdelkader Djeghloul, Huit étude sur l'Algérie, ENAL, Alger, 1986, p3.

[4]Ch-R Agéron, Op.Cit, p317-.

[5]Charles Géniaux, "Nedroma", in, Revue des deux Mondes, 1er Fevrier 1922, pp 665-668-.

[6] Achour Chourfi , Mémoire algérienne, Dictionnaire Biographique, Ed Dahleb, Alger, S.D, - p186.

[7] Ibid, Idem-.

[8] - أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص422.

[9] -الطاهر زرهوني ، " ندرومة بين الماضي و الحاضر "، مجلة الثقافة ، ع 99، 1987، ص165-166.

[10] - محمد بن عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج4، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص466.

[11] - الطاهر زرهوني ، مقال سابق، ص168.

[12]- Guilbert Grandguillaume, Nedroma, l'évolution d'une Médina, Leiden, EJ, Brill, 1976, p134.

ويقول جراند غيوم أنه ورد تقرير سنة 1867 يوضح أن عدد تلاميذ هذه المدرسة لم يتجاوز 30 تلميذا، وجميعهم من الأعيان.

[13] -Ibid, p134.

[14]- Ch-R Agéron, Op.Cit, p319.

[*] -ظهر التعليم المزدوج الخاص بالجزائريين ابتداء من سنة 1850، وكان من نتائج تقارير كتبها مسئولوا المكاتب العربية (وهم عسكريون) عن وضعية التعليم الإسلامي وموقفه من المدارس الفرنسية، ومن بينها تقرير الجنرال بيدو، وتقرير فاليري، وتقرير الجنرال دوماس، وتقرير ليبيشو، وتقرير دبهوتيبول في فترة

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

الأربعينيات من القرن التاسع عشر، حيث نصبت لجان رسمية وزار الجزائر أمثال أليكس دي طوكفيل. ينظر: أبو القاسم سعد الله ، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1998، ص21.

[15] -المرجع نفسه، ج3، ص340-341.

[16]- Paul Azan, "Si M'hammed Ben Rahal", in, L'Afrique française , Décembre, 1928, p522.

[17] - Ch-R Agéron, Op.Cit, p320.

[18]Paul Azan, Op.Cit, p522-.

[19] - محمد عبد الرحمن الجيلالي ، مرجع سابق، ج4، ص467.

[20]-انظر المادة 13 من القانون الخاص بالمدرسة السلطانية، في جريدة المبشر، 15 أفريل 1857.

[21]- محمد ناصر ، الصحف العربية الجزائرية من 1847 إلى 1939، ج2، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1980، ص9.

[22]-المبشر، ع 123، 15 أكتوبر 1852، ص 2.

[23] - ولد بمدينة بسكرة، وتخرج من المدرسة السلطانية سنة 1863، وقد أبدى رغبته في مواصلة الدراسة بباريس، وكان له ذلك، حيث تخرج منها في شهر جويلية 1865 وعاد إلى الجزائر أين عين أستاذا في مدرسة تكوين المدرسين بالجزائر، وله أعمال خدمت اللغة الفرنسية، لأنها كلها اهتمت باللغة الدارجة الجزائرية، ولم تتناول اللغة الفصحى.

[24] - Belkassem Ben Sedira, Cours pratique de la langue arabe, Ed. Adolphe Jourdan, Alger, 1891, p2.

[25]Loi du 28/03/1882,Inwww.julesferry.com/forum. Et Agjou (Ali), l'enseignement primaire indigène en Algérie de 1892-1949, université de provence, Aix Marseille1,1989-1990,pp31-31.

[26]Ali Ajgou, Op.Cit, p31. et Maurice (Poulard), L'enseignement pour les indigènes en Algérie, Alger, -Imprimerie Administrative, 1910.

[27]Fanny Colonna, Instituteurs, algériens (1883-1939), OPU, Octobre, 1975, p 15.

[28]Ibid, Idem.

[29]Ibid, Idem-.

[30] – عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص 143.

[31]Si M'hammed Ben Rahal, "Etude sur l'application de l'instruction publique en pays Arabe", in B.S.G.A.O, - N°33, avril-Juin, 1887, pp118-121.
[32] - Ibid, p 118.
[33] - Ibid, Idem.
[34]- Ibid, Idem.
[35] - Ibid, p 119.
[36] - Ibid, Idem.
[37] - Ibid, p119.
[38]F Colonna, Op.Cit, p93-.
[39] - M Poulard, Op.cit, p169.
[40]Ch-A Ageron, les Algériens musulmans et la France (1871-1919), 2 tomes, paris, PUF, 1968. p 538-,
[41]- Op.Cit, p 119. Si M'hammed Ben Rahal,"Etude sur l'application de l'instruction publique en pays Arabe",
[42] - Ibid, Idem.
[43] - Ibid, Idem.
[44] - Ibid, p 120.
[45] - Ibid, Idem.
[46]P Foncin, "L'instruction des indigènes en Algérie", In Revue International de l'enseignement, Juillet, - Décembre, 1883, T6, p708.
[47] - Ibid, p 121.
[48] - Ibid, p 120.
[49] - Ibid, p 121.
[50]A Merad, "Regards sur l'enseignement des musulmans en Algérie (1880-1960)", In Confluent, Paris, Juin, - Juillet, 1963, p615.
[51]-المبشر، ع 77، 15 أكتوبر 1850، ص 2 .
[52]M Poulard, Op.Cit, p61-62-.
[53] - أنشأها صالح باي والي قسنطينة سنة (1202هـ-1778م)، وسميت نسبة إلى ضريح ولي اسمه "سيدي الكتاني" الذي عاش في القرن (12هـ-18م)، والذي يوجد بالقرب منها.
[54]- أبو القاسم سعد الله ، مرجع سابق، ص370.
[55]M Poulard, Op.Cit, p63-64-.
[56]Abdelkader Djeghloul, Huit étude sur l'Algérie, ENAL, Alger, 1986, pp18-21-.

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

[57]Si M'hammed Ben Rahal, "Projet de Réorganisation de l'enseignement supérieur en Algérie", Document- Inédit.
[58] - Ibid.
[59] - Ibid.
[60]- Ibid.
[61]Ch-R Agéron, Les Algériens Musulmans et la France (1871-1919), T1, PUF, Paris, 1968, p329-.
[62]-Ibid, p332.
[63] A Djeghloul, Huit…, Op.Cit, p56-.
[64]- Op.Cit. Si M'hammed Ben Rahal, "Projet de Réorganisation de l'enseignements supérieur en Algérie",
[65] - Ibid.
[66] - Ibid.
[67]- Ibid.
[68] Si M'Hammed Ben Rahal, "Discours pour l'enseignement des la langue Arabe", In Revue indigène, N°148--150, Avril-Juillet, 1921, p112.
[69]F Colonna, Op.Cit, p27-.
[70]-المواد: 47 إلى 56 من مرسوم 18 أكتوبر 1892، للمزيد انظر.
Code de l'Algérie Annoté (1830-1895), Op.Cit, pp944-948.
[71]- عبد القادر حلوش ، المرجع السابق، ص193.
[72]-المرجع نفسه، ص193.
[73]Ch-R Agéron, , Histoire de L'Algérie contemporaine, PUF, Paris, 1974, p302.
[74] Si M'hammed Ben Rahal, "Discours…", Op.Cit, p106-.
- في ذلك الوقت كان الأمير خالد، قد قدم استقالته من المجلس المالي، ولقد حضر الجلسة رفقة ابن رحال زميله قايد حمود وصحراوي. انظر. جلسة 17 جوان 1921.
[75] - Délégations Financières, Session plénière, 17 juin 1921, p 676-677.
- نشر خطاب سي امحمد بن رحال الذي ألقاه في اللجان المالية في المجلة الأهلية
Si M'hammed Ben Rahal, "Discoures pour L'enseignement de la langue Arabe", in Revue Indigène, Année 16, N°148-150, Avril-Juin, 1921, pp106-114.

[76] - Ibid, p 677.
[77] - Ibid, Idem.
[78] - Ibid, p 677.

-[79] Ibid, Idem.
[80] - Ibid, Idem
[81]Ch-R Agéron, "Si M'hammed Ben Rahal, Une Conscience inquiète dans une Algérie en Mutation", in, Les- Africains, T8, JA, Paris, 1977, p326.
[82] - Délégations Financières, Session plénière, 17 juin 1921, p 678.
[83]SP, 17 Juin 1921, Op.Cit, pp679-680-
[84]Ibid, p684-.
[85]Ibid, p682-683-
[86]Ibid, p684-.
[87] F Colonna,Op.Cit,p18-19.